التقرير الشهري "أحدث المستجدات الاقتصادية في اليمن"[1]

مجموعة البنك الدولي
الاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار

مارس/آذار ٢٠٢٠

دخل الصراع في اليمن عامه السادس في شهر مارس/آذار. وعلى الرغم من صعوبة بيئة العمل بوجه عام، لايزال لدى بعض رجال الاعمال إمكانية اغتنام فرص لتحفيز قطاعات تجارية جديدة. إلا أن انخفاض مخزون الغذاء، والارتفاع الحاد في أسعاره، واستنزاف احتياطيات النقد الأجنبي، ينذربامكانية وقوع أزمة غذائية وشيكة في اليمن. ومن الممكن أن تتسبب جائحة كورونا (كوفيد-١٩) في تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في اليمن.

سجل يوم ٢٦ مارس/آذار ٢٠٢٠ مرور خمس سنوات على الصراع العنيف الذي دمر الاقتصاد ومزق النسيج الاجتماعي في اليمن. وعلى الرغم من الانتعاش التدريجي في الصادرات النفطية، فإنها لا تزال أدنى بكثير من مستويات ما قبل الصراع. ونتيجة لهذا، لا يزال النقص الحاد في النقد الأجنبي مستمراً فضلاً عن الضغوط الهائلة على موارد المالية العامة، مع اانقطاعات في صرف المعاشات التقاعدية والرواتب الشهرية لموظفي الحكومة. وتدهورت بيئة الأعمال التجارية من جرّاء إطالة أمد الصراع القائم، والضرر الكبير الذي لحق بالبنية التحتية، وتعليق واسع النطاق للخدمات العامة الأساسية (المياه والكهرباء وإدارة النفايات)، ونقص المدخلات المستوردة (الوقود والمعدات)، الأمر الذي أدى إلى تعطل النشاط الاقتصادي وبالتالي حرمان العديد من اليمنيين من مصدر منتظم للدخل. كما أدى الانقسام فيالقدرات الوطنية – كما هو الحال مع البنك المركزي اليمني – بين طرفي الصراع ، وعدم توافق او تنسيق القرارات بشأن السياسات المتخذة من قبلهماك، إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعاناة الإنسانية االناتجة جرّاء الصراع.

في خضم هذه الأوقات العصيبة، تمكنت بعض مؤسسات الأعمال من التكيف و النمو. يعد قطاع الطاقة الشمسية واحداً من القطاعات الآخذة في الازدهار، مدفوعًا بالنقص في توليد شبكة الكهرباء الحكومية وقلة توافر الوقود اللازم للمولدات. وقد ساعد الانخفاض السريع في تكلفة تكنولوجيا الطاقة المتجددة، والدعم المالي المقدم من المانحين، القطاع الخاص على اغتنام فرص الاعمال والنمو (المرفق ١).[2] وكشف استقصاء أجراه البنك الدولي مؤخراً عن ارتفاع معدل انتشار الطاقة الشمسية في المحافظات الشمالية، على وجه الخصوص، مقارنة بالمحافظات الجنوبية التي تعتمد في العادة بشكل أكبر على شبكات توليد الكهرباء الحكومية والخاصة.[3] وفي ظل استمرار الصراع المسلح، ربما شكلت سوق الطاقة الشمسية التجارية الحل الأسرع والأكثر مرونة للتغلب على النقص الحاد في الكهرباء في البلاد، وتوفير الكهرباء لصغار المستهلكين مثل الأسر ، والخدمات شديدة الأهمية كالري، وشبكة المياه، والرعاية الصحية. ويعد قطاعا البناء والعقارات من القطاعات الأخرى التي تشهد أيضا ازدهار في النمو، حيث أدى فائض السيولة الناجم عن طباعة النقود على نطاق واسع إلى تحفيز نشاط المضاربة على الأصول العينية الملموسة (والعملة).

---

[1] من إعداد ناوكو كوجو (nkojo@worldbank.org) وأمير الذيبة (aalthibah@worldbank.org) بناء على المعلومات المتاحة حتى ٣١ مارس/آذار ٢٠٢٠، والإسهامات المقدمة من غسان الأكوع، وساندرا بروكا، وياشودهان غورباد، ويورن هونتلر، وماتيو مالاكارني، وشاراد تاندون.

[2] يجري حالياً إعداد تقرير وتوصيات مصحوب بتحليل شامل لقطاع الطاقة ، ومن المزمع صدوره صيف ٢٠٢٠.

[3] نظراً لما تواجهه سلطة الأمر الواقع في صنعاء من صعوبات في استيراد الغذاء والوقود، فإنها تنظر باهمية إلى قطاع الطاقة المتجددة في تنشيط الزراعة (التي تأثرت سلباً بشح الوقود) وتحسين إمدادات الغذاء في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. ولهذا، كان قطاع الطاقة المتجددة، واحداً من القطاعات التي منحتها السلطة إعفاءات ضريبية خلال عام ٢٠٢٠.

كان سعر صرف الريال مستقراً إلى حد كبير خلال شهر مارس/آذار ٢٠٢٠، حيث بلغ سعر تداول الريال، في المتوسط، ما بين ٦٥٧ و ٦٦٠ ريالا يمنيا للدولار الأمريكي، خلال شهر مارس/آذار، في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في عدن ("الجنوب"). ويمكن عزو هذا جزئياً إلى جائحة كورونا التي أدت إلى انخفاض الواردات من الصين كأهم شريك تجاري لليمن (انظر أدناه). وفي المناطق التي تسيطر عليها سلطة *الأمر الواقع* في صنعاء ("الشمال")، ظل سعر صرف الريال مستقراً أيضاً عند مستوى ٦٠٠ ريال يمني للدولار الأمريكي في المتوسط.[٤] واستمرت الفجوة في أسعار الصرف بين المنطقتين، حيث يتم احتواء فرص المضاربة بين السعرين من خلال المراقبة المالية من قبل سلطات صنعاء والقيود المفروضة على الحركة المتعلقة بتدابير منع تفشي فيروس كورونا الجديد (كوفيد-19). ونتيجة لذلك، ظلت كلفة التحويلات المالية من الجنوب إلى الشمال عن طريق البنوك وشركات الصرافة مرتفعة (بنسبة تصل إلى ١٥٪ من قيمة التحويل)، مما فرض تكاليف إضافية على الشركات والأسر المعيشية. وفي ٢٦ مارس/آذار، أعلن البنك المركزي اليمني في عدن تعديل سعر صرف الواردات من الأغذية الغير مشمولة في برنامج دعم تمويل واردات الغذاء الاساسية المقدم من المملكة العربية السعودية، من ٥٧٠ ريالاً يمنياً للدولار الأمريكي إلى ما يساوي متوسط سعر صرف السوق مطروحاً منه ٣٠ ريالاً يمنياً، إلا إنه لم يوضح كيفية تحديد متوسط سعر الصرف في السوق.

الشكل ١. أسعار الصرف في السوق الموازية
(المتوسط اليومي، ريال يمني/دولار أمريكي)

لمصدر: جُمِعَت البيانات من أسواق سعر الصرف غير الرسمية وتقديرات الخبراء.

في مارس/آذار، استأنفت الحكومة في عدن صرف المعاشات التقاعدية الحكومية للمستفيدين في الشمال، بتمكين ناجم عن تدخل السلطات في صنعاء. حيث وقد تم تعليق صرف معاشات المتقاعدين في الشمال والمناطق الغير خاضعة لسيطرة الحكومة في عدن، في أواخر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، رداً على قرار إلغاء صلاحية أوراق النقود الجديدة من قبل سلطة *الأمر الواقع* في صنعاء. وفي حين رفعت الحكومة في عدن هذا التعليق، وأمضت على تحويل المستحقات المالية عبر بنك الكريمي في أواخر يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، إلا انه تم تاخير عملية الصرف الفعلية للمتقاعدين في الشمال (حوالي ٣٨ ألف شخص، أو تقريبا ثلث المستفيدين من نظام معاشات التقاعد الحكومية) بسبب الخلافات حول دفع رسوم التحويلات المالية المرتفعة.[٥] ويشير صرف المعاشات التقاعدية في مارس/آذار إلى وجود حلول ،ولو مؤقتاً على الأقل، للمشاكل المتعلقة بدفع رسوم التحويلات المالية المرتفعة (بما في ذلك المشاكل المتعلقة حول الدفع بالأوراق النقدية القديمة). وقد دفعت الحكومة في عدن، فيما بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨ ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، معاشات تقاعدية منتظمة

[٤] في منتصف ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩، أعلن البنك المركزي اليمني في صنعاء حظراً كاملاً على استخدام الإصدار الجديد من أوراق النقد المطبوعة على أعقاب نقل مقر البنك المركزي اليمني الرئيسي إلى عدن في سبتمبر/أيلول ٢٠١٦، مما أدى إلى تعميق انقسامات القطاع المالي والاختلالات الاقتصادية. وتمثل رد فعل السوق على حظر تداول أوراق النقود الجديدة في زيادة المضاربة على سعر أوراق النقود القديمة في مقابل الجديدة، الأمر الذي ساعد إلى وجود فجوة في أسعار الصرف بين المنطقتين الخاضعتين للسلطتين المختلفتين. للحصول على مزيد من المعلومات، طالع *نشرة "أحدث المستجدات الاقتصادية باليمن، لشهر يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠"*.

[٥] في مارس/آذار، دفعت الحكومة في عدن الى بنك الكريمي رسوم تحويل بمايعادل نسبة واحد في المئة من اجمالي مبالغ المعاشات التقاعدية المحولة الى الشمال. وتشير المصادر إلى تغطية هيئة المعاشات في صنعاء لبقية الرسوم المستحقة.

للمستفيدين في مناطق سيطرة *سلطة الامر الواقع* في الشمال. وحتى نهاية مارس/آذار، لم ترد تقارير مؤكدة عن صرف حكومة عدن الرواتب في الشمال.

الشكل ٢. حجم الواردات الغذائية التي تم تفريغها من خلال آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش*
(المتوسط الشهري، ألف طن متري)

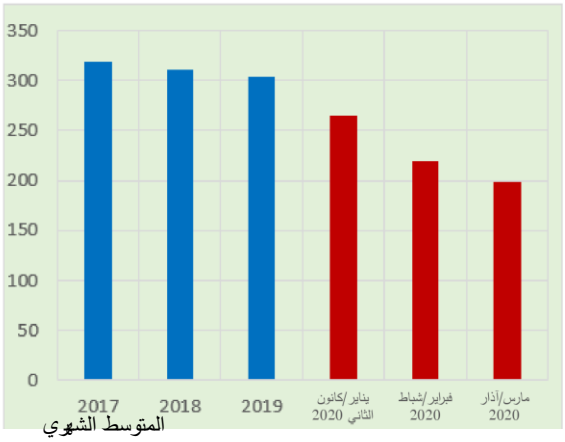

* الواردات عبر ميناءي الحديدة والصليف.
المصدر: آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش.

انخفض حجم الواردات في الأشهر الأخيرة على الرغم من قرب حلول شهر رمضان، كما انخفضت مخزونات الأغذية المستوردة. في عدن، يبدو أن مشاكل الوصول الى الميناء ، تقتصر إلى حد كبير على استيراد الوقود، الأمر الذي يؤدي الى شحة الوقود و تكرر انقطاع التيار الكهربائيد، بالاضافة الى انخفاض الإيرادات الحكومية من واردات الوقود. وكذلك، تقلصت الواردات عبر ميناءي الحديدة والصليف (والتي تخدم حوالي ثلثي او اكثر من السكان في اليمن). ويرجع ذلك إلى حدوث تأخيرات طويلة في عملية الفحص والسماح للبضائع المستوردة وتفريغها بميناء الحديدة، وتباطؤ حركة التجارة مع الصين من جرّاء تفشي فيروس كورونا الجديد، والأهم من ذلك، قرب نفاد الوديعة السعودية، التي عززت واردات المواد الغذائية الأساسية في عام ٢٠١٩ (الشكل ٢).[٦] ووفقاً لبيانات لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، فقد تراجع حجم الواردات الغذائية الشهرية عبر ميناءي الحديدة والصليف – بما في ذلك واردات المنظمات الدولية من المواد الغذائية – منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، مما يثير المخاوف بشأن انخفاض مخزون الغذاء في اليمن. وقد ظهر التراجع في واردات الأغذية أكثر حدة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠، الأمر الذي شكل اتجاهاً غير مسبوق، في فترة يتسابق فيها العديد من التجار إلى ملئ مخزوناتهم استعداداً لشهر رمضان. ولم يمثل حجم الواردات الغذائية خلال مارس/آذار سوى ٦٦٪ فقط من المتوسط الشهري لحجم الواردات الغذائية في عام ٢٠١٩.

واصلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعها في فبراير/شباط ٢٠٢٠. ولوحظ حدوث ارتفاع الأسعار في يناير/كانون الثاني في المحافظات الجنوبية، بشكل أساسي، تأثراً بالانخفاض السريع في قيمة الريال الناجم عن قرار حظر أوراق النقود الجديدة في الشمال. ومن ناحية أخرى، ارتفعت أسعار المواد الغذائية المستوردة، في فبراير/شباط، على مستوى جميع المحافظات، في ظل تراجع مخزون المواد الغذائية المستوردة، وايضا بدء ظهور آثار ارتفاع أسعار الغذاء العالمية (الشكل ٣). وعلى الرغم من استقرار أسعار الأغذية المنتجة محلياً على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد، فقد ارتفع متوسط التكلفة الشهرية للحد الأدنى لسلة الغذاء بنحو ٣٪ في فبراير/شباط ٢٠٢٠، مقارنة بالشهر الذي سبقه، حيث بلغ ٣٨٧٥٨ ريالا يمنيا شهريًا (حوالي ٥٨ دولاراً أمريكياً بسعر ٦٦٠ ريالا يمنيا للدولار الأمريكي) (الشكل ٤).[٧] وفيما يبدو، لم يترجم هذا الارتفاع حتى الآن إلى زيادة في تفاقم معدلات الحرمان الغذائي. ويشير تقرير صادر حديثاً عن برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي

[٦] وفقاً للتقارير في أواخر شهر مارس الماضي، لم تتمكن أكثر من ١٠ سفن محملة بالسلع المستوردة من تفريغ حمولتها على الرغم من حصولها على إذن بالدخول إلى ميناء الحديدة.

[٧] *نشرة الأسواق الصادرة عن نظم معلومات الأمن الغذائي في اليمن بمنظمة الفاو والأمانة الفنية للأمن الغذائي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي لشهر فبراير/شباط ٢٠٢٠ (العدد ٥٥).* وقد سجلت أعلى تكلفة شهرية للحد الأدنى من سلة الغذاء في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨ (٤٩١١ ريالا يمنيا) عندما هبطت قيمة الريال إلى ما يقارب ٧٥٠ ريالا يمنيا للدولار الأمريكي.

إلى أن حصة الأسر المعيشية التي تعاني من الحرمان من الغذاء ظلت دون تغيير، عند ٣٠٪، خلال الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩ إلى فبراير/شباط ٢٠٢٠، غير انه من الصعب تحديد السبب وراء ضعف التأثير على نسبة الحرمان، على وجه الدقة.[٨]

الشكل ٣. مؤشرات الفاو لأسعار الغذاء (٢٠٠٢-٢٠٠٤ = ١٠٠)

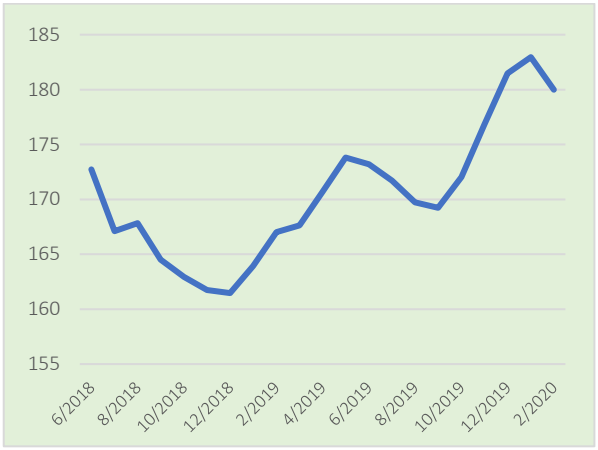

المصدر: منظمة الفاو.

الشكل ٤. متوسط التكلفة الشهرية للحد الأدنى من سلة الغذاء
(٧ أشخاص/ بالريال اليمني)

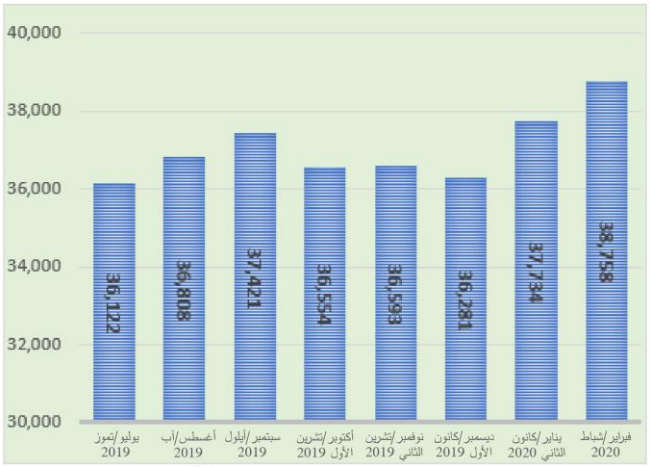

المصدر: نشرة الأسواق الصادرة عن نظم معلومات الأمن الغذائي في اليمن بمنظمة الفاو والأمانة الفنية للأمن الغذائي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي لشهر فبراير/شباط ٢٠٢٠ (العدد ٥٥).

تشير المصادر إلى تسارع في ارتفاع معدلات التضخم منذ منتصف مارس/آذار. مع تزايد المخاوف بشأن تفشي فيروس كورونا الجديد وفرض قيود على الحركة، بدأ الناس على مستوى العالم بتخزين المواد الغذائية والأدوية ومنتجات النظافة الصحية، بالإضافة إلى السلع الأساسية الأخرى، مما أدى إلى تفاقم ارتفاع الأسعار وشحة البضائع الناتج عن تراجع الواردات وارتفاع أسعار الغذاء العالمية (انظر أدناه). وفوق ذلك، ربما تتسبب الموجة الأخيرة من اجتياح اسراب الجراد الصحراوي في تقليص الإنتاج المحلي من الغذاء، وزيادة تفاقم أوضاع الأمن الغذائي السيئة باليمن (الإطار ١). وتفيد التقارير الواردة من محافظتي لحج والحديدة، عن تأثر معظم مناطق زراعة المحاصيل من اسراب الجراد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وحدوث نقص حاد للمخزون. كما دمرت السيول المفاجئة التي ضربت الأجزاء الجنوبية من اليمن، في أواخر مارس/آذار، المحاصيل الغذائية وأغرقت الماشية.[٩]

[٨] استندت النتائج إلى استقصاءات شهرية بواسطة الهاتف المحمول أجريت في نوفمبر/تشرين الثاني، وديسمبر/كانون الأول، ويناير/كانون الثاني، وفبراير/شباط. ويجري برنامج الأغذية العالمي، منذ يوليو/تموز ٢٠١٥، عملية جمع البيانات عن بعد بواسطة الهاتف ورصداً لأحوال الأمن الغذائي باليمن باستخدام نهج تحليل مواطن الضعف ورسم معالمه بواسطة الهاتف المحمول، حيث يجري الاتصال بالمشاركين في الاستقصاء من خلال مركز اتصالات، ويطلب منهم الإجابة على مجموعة قصيرة من الأسئلة حول استهلاك الأسرة من الغذاء، وكيفية تعايشهم مع الأوضاع، وقدرتهم على الحصول على المساعدات الغذائية. وتشمل الاستقصاءات حوالي ٢٤٠٠ مشارك كل شهر، ويصل الاستقصاء إلى أقل قليلاً من ١٠٠ مشارك في كل يوم من أيام الشهر، حتى بلوغ حجم العينة المطلوب. للاطلاع على أحدث تحليل للبيانات المجموعة، طالع https://analytics.wfp.org/t/Public/views/Yemen_mVAM51Jan-Feb2020/Yemenmvambulletin51?iframeSizedToWindow=true&:embed=y&:showAppBanner=false&:display_count=no&:showVizHome=no&:origin=viz_share_link.

[٩] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: الفيضانات المفاجئة *في المحافظة الجنوبية باليمن، أحدث المستجدات العاجلة ١*.

الإطار ١. اجتياح الجراد الصحراوي

تتعرض إمدادات الغذاء ومصادر كسب الرزق لعشرات الملايين بمنطقة شرق أفريقيا، والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، لتهديد بالغ، من جرّاء هجمات الجراد الصحراوي، التي تعد الأسوأ منذ عقود، ويزيدها سوءاً الظواهر الجوية بالغة الشدة، وضعف المؤسسات بفعل الصراع. وحتى أواسط مارس/آذار ٢٠٢٠، تضرر ٢٣ بلداً من اليمن إلى باكستان إلى تنزانيا من أسراب الجراد، التي من المتوقع أن تواصل انتشارها. والأوضاع تنذر بعواقب وخيمة، وتتدهور بشكل سريع، في ظل تكاثر الجراد على نطاق واسع بالمنطقة وبدء تكون أسراب جديدة، الأمر الذي يشكل تهديداً غير مسبوق للأمن الغذائي، في وقت بداية موسم الحصاد المقبل بالمنطقة. [١٠] ويعد اليمن واحداً من أماكن تكاثر أسراب الجراد ومن ثم، واحدا من أهم خطوط المواجهة الأمامية لهذه الآفة. وقبيل الصراع، كان اليمن يتمتع بقدرات كافية، من معدات وقوة بشرية، للتعامل مع أزمة الجراد، وكان اليمن جزءاً أساسياً من شبكة مراقبة الجراد. إلا أن الصراع الدائر تسبب في فقدان الأصول والكفاءات الضرورية لمراقبة أسراب الجراد الناشئة ومكافحتها. وقد طلبت الحكومة (في عدن) مساندة البنك الدولي في التعامل مع أزمة الجراد. ومن المتوقع أن يستفيد اليمن من "برنامج المسار السريع للتصدي للجراد" لتحسين قدراته في الاستعداد لمواجهة هجوم الجراد، ومكافحته، والتصدي له، وتوفير شبكة أمان للأسر المعيشية المتضررة وتمكينها من استرجاع مصادر كسب الرزق، وتحسين أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة

حتى ١٠ أبريل/نيسان ٢٠٢٠، لم يسجل اليمن سوى إصابة واحدة مؤكدة بعدوى فيروس كورونا الجديد، وهناك مخاوف متزايدة من الآثار المحتملة للجائحة. وفي ظل تزايد أعداد المصابين بالبلدان المجاورة، يعد هذا الانخفاض في أعداد الحالات أمراً مثيراً للدهشة؛ فمن بين ٤٠ حالة تقريباً، أعلن الاشتباه بإصابتها في مارس/آذار، لم تسفر الفحوص التي أجريت في مرافق الفحص الرسمية سوى عن حالة مؤكدة واحدة. وقد اتخذت السلطتان إجراءات احترازية متنوعة، بما في ذلك تعليق جميع رحلات الطيران الدولية إلى اليمن، وخفض أعداد الموظفين في المكاتب الحكومية، وإغلاق المدارس، ومنع التجمعات العامة. وفرضت بعض السلطات المحلية حظر تجول محدوداً في المراكز الحضرية الرئيسية، وأفرجت عن المساجين الأقل خطراً، للحيلولة دون تفشي فيروس كورونا في السجون.

وتُعد قدرات اليمن على مواجهة فيروس كورونا محدودة، نظراً للضعف المسبق في نظام الصحة العامة، ومحدودية قدرات الدولة، وعدم توافر الحيز المتاح في المالية العامة للإنفاق. وهناك شحة في إمدادات الدواء، والأجهزة الطبية، ومعدات الوقاية الشخصية. ومنذ بدء الصراع، اضطر ملايين اليمنيين إلى النزوح من مواطنهم إلى مخيمات مكدسة لإيواء النازحين داخل البلاد. وقد أدى هذا التكدس، بالإضافة إلى تردي الأحوال الصحية (سوء التغذية، والإسهال، وانعدام سبل الوصول إلى المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية) إلى تفشي الأمراض المعدية، مثل الكوليرا. ونظراً للانقسام وتجزء السلطات الحالي، يتعذر تنظيم استجابات منسقة للوباء، وكذلك فرض تدابير وقائية صارمة في بعض المناطق، الأمر الذي يضفي مزيداً من التحديات إلى قدرة اليمن على الاستعداد لمواجهة الفيروس، واحتوائه، والتخفيف

[١٠] حذر تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة بشأن *أحدث مستجدات أوضاع الجراد الصحراوي* (٤ أبريل/نيسان ٢٠٢٠) من إمكانية تسبب الأمطار الواسعة التي هطلت في أواخر مارس/آذار في زيادة هائلة في أعداد الجراد بشرق أفريقيا، وشرقي اليمن، وجنوبي إيران خلال الأشهر المقبلة. ومن المنتظر أن يفقس البيض خلال شهر مايو/أيار، منتجاً مجموعات من الجراد الصغير التي سرعان ما تشكل أسراباً من الجراد في أواخر شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز، في وقت موافق لموعد الحصاد.

من آثاره. وستكون العواقب وخيمة في حال أدى تفشي الوباء عالمياً إلى وقف تدفق المساعدات الإنسانية إلى اليمن. [11] كما أن اضطرار اليمن إلى مواجهة أسراب الجراد الصحراوي، في الوقت ذاته، من شأنه أن يفرض مزيداً من القيود على قدرته على مكافحة فيروس كورونا .

سوف يؤدي تفشي فيروس كورونا إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الصعبة في اليمن. ففي ظل قرب نفاد احتياطي النقد الاجنبي ، وانعدام المساندة المالية الخارجية، ثمة مخاطر متزايدة لانهيار الريال اليمني بفعل الآثار المتلاحقة على أسعار السلع الأساسية المستوردة، وتضاؤل القدرة الشرائية للأسر المعيشية، وزيادة التكاليف التشغيلية لمنشآت الأعمال. كما أن عملية ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي نتيجة جنوح المستثمرين إلى الاستثمارات الآمنة إيثاراً للسلامة من شأنه أن يضفي مزيداً من الضغوط النزولية على الريال. وسيستفيد اليمن، الذي يعد من البلدان المستوردة الصافية للنفط، من هبوط أسعار النفط العالمية، الأمر الذي من شأنه تخفيف الضغوط النزولية على قيمة العملة المحلية. ومن ناحية الأخرى، ربما يعاني البلد من انخفاض تدفق تحويلات المغتربين، التي تعد مصدراً مهماً للعملة الأجنبية، إذا ما أثر انكماش النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي على فرص تشغيل العمالة اليمنية المهاجرة في الخليج ورواتبهم، الأمر الذي سيؤثر بدوره على الأسر المعيشية التي يعولونها. وهذا، بالإضافة إلى الزيادات الملحوظة في أسعار الغذاء العالمية، قد يؤدي، جزئياً أو كلياً، إلى تبديد الآثار الإيجابية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط العالمي على العملة الهشة. ومن شأنه ايضا تقليص عائدات تصدير النفط الخام (المبنيه على الدولار الأمريكي) إلى خفض عائدات الحكومة النفطية، غير أن تعدد أسعار الصرف للريال قد يغطي على تأثير ذلك في الموازنة (المبنية على الريال اليمني). ومن شأن الاضطرابات في التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي المحلي أن تقلل من حصيلة الإيرادات الضريبية والجمركية، والتي تعد من المصادر الرئيسية للإيرادات الحكومية لسلطة *الأمر الواقع* في صنعاء. وإجمالاً، فإن صافي تأثير تفشي فيروس كورونا الجديد على التجارة اليمنية يكتنفه الغموض، لكنّ الظروف الإنسانية مرشحة للتدهور، متأثرة بارتفاع أسعار المواد الغذائية، والنقص المحتمل في الضروريات الأساسية الناجم عن تراجع حجم الإمدادات المستوردة (انظر المرفق ٢ للاطلاع على المزيد من الإيضاح للتأثير الاقتصادي المحتمل للفيروس).

[11] خفضت فرق الإغاثة الدولية أعدادها مقتصرة على ابقاء الموظفين الضروريين. ولم يعلن خلال شهر مارس/آذار عن أي تعطل مؤثر في العمليات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، كان برنامج التحويلات العينية والنقدية والقسائم التابع لبرنامج الأغذية العالمي لا يزال مستمراً في العمل، وقادراً على تأمين مستوى معين من مخزون الغذاء بالبلاد. ومع ذلك، يحذر *نظام الإنذار بشأن الأمن الغذائي في اليمن* لشبكة نظام الإنذار المبكر من المجاعة(٨ أبريل/نيسان ٢٠٢٠) أنه من المقدر في بدايات أبريل/نيسان أن يواجه ٨.٥ مليون مستفيد في الشمال، ممن يحصلون على حصص كاملة تقريباً من المساعدات الغذائية الشهرية، خفضاً بنسبة ٥٠٪ في هذه المساعدات.

المرفق ١. تزايد استخدام أنظمة الطاقة الشمسية

ألحق الصراع المسلح أضراراً بالغة بالبنية التحتية لشبكة الكهرباء العامة التي أدى انهيارها، بالإضافة إلى النقص المستمر في الوقود، إلى انقطاع تقديم الخدمات العامة الأخرى مثل الرعاية الصحية وإدارة المياه، مؤثراً على ملايين الأسر المعيشية وقطاع عريض من الأنشطة الاقتصادية (الزراعة، الصناعات التحويلية، المصارف).

وفقاً لاستقصاء هاتفي أجري بتكليف من البنك الدولي، زاد الاعتماد على الطاقة الشمسية في السنوات الأخيرة، حيث كشف الاستقصاء أنه، بحلول نهاية عام ٢٠١٩، كان ٧٥٪ من اليمنيين يستخدمون أنظمة الطاقة الشمسية صغيرة الحجم باعتبارها مصدراً رئيسياً للكهرباء، نتيجة لعدم توافر خدمات كهرباء عامة يعتمد عليها وإمدادات الوقود. ولم يعتمد على شبكة الكهرباء العامة سوى ١٢٪ فقط من السكان، بسبب الأضرار واسعة النطاق التي لحقت بشبكة الكهرباء الوطنية ونقص الوقود في مختلف أنحاء البلاد، كما لجأت نسبة مماثلة إلى استخدام الشبكات الخاصة التي تعمل في العادة بمولدات الديزل (الشكل أ-١).

الشكل أ-١. المصادر الرئيسية للكهرباء لدى الأسر اليمنية
(حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩)

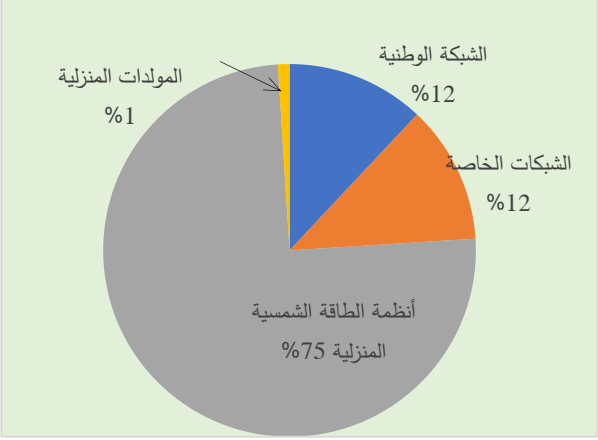

المصدر: البنك الدولي.

تعمل سوق الطاقة الشمسية على أساس تجاري ويقودها القطاع الخاص. وقد أصبح لقطاع الطاقة الشمسية الآخذ في الازدهار تأثير تعاقبي على سلسة التوريد، بداية من المؤسسات التجارية التي تستورد الألواح، ومنظمات الشحن، إلى صغار تجار التجزئة الذين وسعوا من نطاق أنشطتهم لتشمل الألواح الشمسية. وتتصل هذه الأنظمة الصغيرة الحجم بألواح فولتية ضوئية يمكن للأفراد بالمنازل تركيبها بأنفسهم بسهولة، ويقترن استخدامها في الغالب بالمصابيح التي تعمل بالطاقة الشمسية وتوفر الإضاءة الأساسية. وتخدم هذه الأنظمة الأفراد الذين لا تتوافر لديهم سبل التوصيل بشبكة الكهرباء (أو غير القادرين على ذلك)، مثل المزارعين وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي الوقت الحاضر، تمثل سوق الطاقة الشمسية الحالية الحل الأسرع والأكثر مرونة للتغلب على النقص الشديد في الكهرباء باليمن، حيث تزود المنازل بالكهرباء، وتخدم قطاعات الزراعة، وإدارة المياه، ومنشآت الرعاية الصحية، التي يمكن تلبية متطلباتها بأنظمة صغيرة الحجم.

ويجري حالياً إعداد تقدير شامل لنتائج الاستقصاء وتحليل لخدمات الكهرباء باليمن ويتوقع صدوره في صيف عام ٢٠٢٠.

المرفق ٢. الآثار المحتملة لجائحة كورونا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية باليمن

من المتوقع أن يؤثر الانكماش الاقتصادي العالمي والإقليمي الناجم عن تفشي فيروس كورونا على اقتصاد اليمن، خاصة من خلال قناتي التجارة والتحويلات، إلا أن ذلك الأثر غير مؤكد.

وسيستفيد حساب اليمن الخارجي من انهيار أسعار النفط العالمية، إذ يعد اليمن من البلدان المستوردة الصافية للنفط. ففي عام ٢٠١٩، صدر اليمن نفطاً خاماً بقيمة تقارب مليار دولار أمريكي واستورد ما قيمته ٣ مليارات دولار أمريكي من منتجات النفط المكرر. وبالتالي، فمن شأن الهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية أن يخفض تكاليف واردات الوقود على اليمن، ويقلص الطلب على الصرف الأجنبي، ويخفف الضغط على الريال بصورة كبيرة.

من المتوقع أن تنخفض أيضاً التحويلات الواردة إلى اليمن، على نحو يبدد الفائدة العائدة عليه من انخفاض أسعار النفط، ويؤثر على الأسر المعيشية المعتمدة على التحويلات المالية. كما لوحظ خلال الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٩، فإن انكماش النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي – أكبر مصدر لتدفقات التحويلات إلى اليمن – سيؤدي إلى التأثير سلباً على فرص العمل للعمالة اليمنية المهاجرة هناك أو الرواتب التي يتقاضونها، ويقلص التحويلات المالية إلى اليمن، ويؤثر على الأسر المعيشية التي تعتمد على التحويلات، في وقت تتزايد فيه تكلفة سلة الغذاء الأساسية وتكتنفه مخاوف من تعطل توزيع المساعدات الإنسانية.[١٢] وكانت حزم الاستجابة على مستوى السياسات، التي أعلنتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة مؤخراً، مواتية من حيث التأثير على العمالة الوافدة، حيث أعفت الشركات من الرسوم المختلفة، بما في ذلك تلك المرتبطة بتجديد تصاريح العمل، وتمديد التصاريح التي كانت على وشك الانتهاء. ومع ذلك، ففي ظل غلق أكثر القطاعات، سيجد العديد من العمال المهاجرين أنفسهم مضطرين للبقاء بمنازلهم دون تقاضي أجر. وثمة مخاوف أيضاً من استغلال شركات دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعاني من انخفاض حاد في التدفقات النقدية، التعويضات الحكومية في تغطية خسائرها، وحجب الرواتب المستحقة للعمالة الوافدة (سواء من خلال تراكم المتأخرات أو التوقف عن سدادها بالكلية).

ستؤدي الزيادات الحادة في أسعار الغذاء العالمية إلى تفاقم الضغوط على حساب اليمن الخارجي وازدياد انعدام الأمن الغذائي سوءاً. وخلال الشهرين الماضيين، ارتفعت الأسعار العالمية للقمح والأرز – السلعتين الغذائيتين الرئيسيتين اللتين تستوردهما اليمن – انخفاضاً ملحوظاً، متأثرة بانقطاع الإمدادات والطلب المتزايد.[١٣] ومع تزايد عدد البلدان التي تفرض قيوداً على الحركة عبر الحدود الوطنية وداخلها، تعطلت سلسلة توريد الحبوب. وتقوم بعض الدول، مثل روسيا، أكبر مصدر للقمح في العالم، بتقليص الصادرات لزيادة مخزونها الداخلي. وفي الوقت نفسه، بدأت البلدان التي تعتمد على الحبوب المستوردة في زيادة عمليات الشراء، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أثر تفشي فيروس كورونا على أسعار الغذاء العالمية. وفي ضوء اعتماد اليمن بشدة على المواد الغذائية المستوردة في تلبية ٨٠ إلى ٩٠٪ من المتطلبات الوطنية من الغذاء، فسيكون لارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية أثر شديد الوطأة على فاتورة واردات اليمن، وعلى قدرة ملايين اليمنيين على الحصول على الغذاء.

ربما ازداد وضع المالية العامة سوءاً، إلا أن سداد الرواتب يظل هو التحدي الغالب الذي تواجهه الموازنة سواء في ظل جائحة كورونا أو غيابها. فمن شأن الهبوط في أسعار النفط أن يقلص من الإيرادات الحكومية من صادرات النفط، ولكنه سيقلل في المقابل تكلفة توليد الكهرباء

---

[١٢] خلال الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠١٩، انخفض تدفق التحويلات إلى اليمن انخفاضاً حاداً. وتقدر نسبة التحويلات الواردة إلى اليمن من المملكة العربية السعودية عبر النظام المالي الرسمي بنسبة ٦٠٪.

[١٣] شكل القمح والأرز معاً ٤٣٪ من إجمالي قيمة الواردات في الجنوب و ٦٨٪ في الشمال، خلال عام ٢٠١٩.

باستخدام واردات الوقود. ومن المرجح أن يكون الأثر الصافي على موازنة الدولة سلبياً. وستعاني الإيرادات غير النفطية من جرّاء تقلص النشاط الاقتصادي (تعليق رحلات الطيران، غلق المدارس ومنشآت الأعمال، القيود على الحركة)، إلا أن تأثير ذلك سيكون ضئيلاً نظراً لمحدودية أهمية الإيرادات النفطية في موازنة الدولة. وسيؤدي تعطل التجارة الدولية وتقلص النشاط الاقتصادي من جرّاء القيود المفروضة على الحركة إلى خفض الإيرادات من الضرائب والجمارك، التي تعد من مصادر العائدات الرئيسية لسلطة *الأمر الواقع* في صنعاء. وبصفة عامة، سيكون التدخل الرئيسي أمام الحكومة في عدن، وسلطة الأمر الواقع في صنعاء، هو القدرة على الحفاظ على التزامهما بسداد الرواتب، ومن المتوقع، مثلما حدث في الأعوام الماضية، أن يقعا تحت طائلة ضغوط الالتزام بسداد رواتب شهر أبريل/نيسان، على وجه الخصوص، قبيل حلول شهر رمضان. ومن هذه الزاوية، لن يتوافر أي حيز مالي أمامهما لمواجهة تفشي فيروس كورونا .